



جودة التعليم المحاسبي الليبي في ظل متطلبات الثورة التكنولوجية
دراسة ميدانية على جامعة المرقب

د. منصور محمد الفرجاني

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

mmalferjani@elmergib.edu.ly

أ. نوري علي قشاطي

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

nuriali0071@gmail.com

سالمة أبو كيلة

طالبة بقسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

sluma.abokila1997@gmail.com

Abstract

The main goal of this study is to explore to what extent quality of the Libyan accounting education in shadow of the technological revolution, institutional and academic accreditation by applying study to accounting department of faculty of commerce and trade – Elmergib University. Exploratory descriptive approach was used and it relied on secondary data which collected by applications of the National Quality Assurance Center and Accreditation of Educational and Training Institutions. Those applications include application number (1) which is to institutional accreditation and application number (2) which is to academic accreditation. The most important results indicated that there was significant lack of institutional and academic accreditation which can be negatively reflected on the Libyan accounting education. Therefore, the study strongly recommended that it is most important to improve and develop the institutional and academic accreditation as well as the modern teaching and learning methods.

1- مقدمة:

يعد التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية في المجتمع، حيث إن للتعليم دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولقد فرضت الثورة التكنولوجية على المؤسسات التعليمية ضرورة إجراء مراجعة جديرة وشاملة على سياسات وأهداف وإستراتيجيات النظام التعليمي، لذا كان لا بد من الاهتمام بجودة التعليم العالي، وخاصة جودة التعليم المحاسبي في ظل الثورة التكنولوجية (مصلي، 2010).

ولهذا تسعى المؤسسات التعليمية لتطوير برامجها التعليمية؛ لمواكبة متطلبات السوق، والعمل على تأهيل مخرجات محاسبية تتمتع بمهارات وخبرات تتوافق مع سوق العمل، فالتزام بين التعليم المحاسبي والممارسة المهنية أمر في غاية الأهمية لتقديم مهنة المحاسبة، ومن هنا فإن النظم التعليمية ستكون مطالبة بأن تلبي احتياجات السوق بكفاءة وفاعلية عالية تواكب متطلبات السوق، وقد فرضت الثورة التكنولوجية على المؤسسات المعنية بالتعليم المحاسبي ضرورة تطوير برامج التعليم المحاسبي التقليدية والارتقاء بها إلى مستوى يتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بكفاءة عالية؛ من أجل تنمية مهارات طلاب المحاسبة، ورفع من مستوى أداء الخريجين (بن صالح، 2017، 90).

وقد أولت بعض الدراسات المحلية والعربية اهتمامًا واضحًا بجودة التعليم المحاسبي، ومواكبته لتطورات التكنولوجيا وملائمته لمتطلبات سوق العمل.

2- الدراسات السابقة:

- دراسة (مصلي، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم العالي المحاسبي في ليبيا، والعوامل المؤثرة على كفاءة ومدى مواكبته للتطورات العلمية المعاصرة، وتلبية احتياجات سوق العمل، وتم استخدام المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وقد استخدمت صحيفة استبانة لاستقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس وطلبة وخريجي التعليم العالي المحاسبي، وكانت أهم النتائج تتمثل في وجود قصور بالمنظومة التعليمية الجامعية، من حيث اعتمادها على التلقين أكثر من الإبداع، ووجود قصور في الاهتمام بالطلاب، وغياب وسائل التعليم الحديثة، والقصور في تحديث المناهج العلمية المحاسبية.

- دراسة (الفطيمي، 2010)

تمت تحت عنوان "دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحديد أهم المهارات والخبرات التي يجب أن يكتسبها خريجين المحاسبة عند دخولهم للمهنة، ومعرفة أهم الطرق لممارستها، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، حيث اعتمد بشكل رئيس على استقراء الأدب المحاسبي في تشخيص أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها خريجي المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في المناهج العلمية المحاسبية، وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل، خاصة في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية.

- دراسة (الرفاعي وآخرون، 2012)

بعنوان "تحديد معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية"، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات والمشاكل التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة وتحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية الأردنية، حيث كانت منهجية البحث المستخدمة هي الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد قام الباحثون بتصميم صحيفة استبانة وزعت على أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في كل من جامعة البلقاء التطبيقية وكلية عمان للعلوم المالية والمصرفية، وكانت أهم النتائج أنها





أبرزت هذه المعوقات المتمثلة في ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية والافتقار إلى معايير موضوعية لقياس الأداء، وكذلك ضعف قنوات الاتصال بين أقسام الجامعة وإداراتها.

- دراسة (السامرائي، 2012)

اهتمت الدراسة بعرض دور وأهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي؛ لبناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة بالجامعات الخاصة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض معايير ضمان جودة التعليم، ودورها في بناء الإبداع والتميز والريادة بالمؤسسات التعليمية، وتعزيز التطبيقات النوعية للجودة، ورسم إستراتيجية مرنة تتكيف مع تغيرات السوق، وكانت أهم النتائج أن التطبيق والالتزام بمعايير ضمان جودة التعليم العالي ضرورة ملحة، ومطلب حتمي؛ لتحقيق ونشر ثقافة الإبداع والتميز والريادة، من خلال استغلال القدرات الإبداعية للهيئات التعليمية، وتسخيرها وتوجيهها في خدمة الريادة والتنمية المستدامة، وأن تلك المؤسسات الرائدة تعمل على أن يحمل خريجها مقترح مشروع اقتصادي، وليس شهادة من ورق، وأن تكون تلك المشاريع الاقتصادية ناجحة ومنجزة تدعم الاقتصاد والتنمية المستدامة، وتسهم في بناء المجتمع.

- دراسة (اشميلة والطرلي، 2013)

ظهرت هذه الدراسة تحت عنوان: مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وهدفت إلى استقصاء وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية حول ذلك التوافق، ولمعرفة مدى الفجوة الموجودة، واعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والوصفي في عرض وتحليل الأدب المحاسبي حول مشكلة الدراسة، فيما استخدمت استمارة الاستبانة أداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة وذات علاقة بجودة التعليم، والتي مفادها عدم استخدام مدخل الجودة لتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي؛ لتقليل حجم الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

- دراسة (موسى، 2013)

اهتمت الدراسة بالبحث في مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية، التي استمدت أهميتها من العلاقة القوية بين توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي من جهة وبين مستوى مخرجات العملية التعليمية والأداء المهني من جهة أخرى، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض ودراسة الأدب المحاسبي، إضافة إلى استخدام منهجية دراسة الحالة التي تم تطبيقها على قسم المحاسبة بجامعة الزاوية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة ذات أهمية كبيرة وهي التي تقرر عدم توفر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية.

- دراسة (لريش والمقلة، 2013)

تناول الباحثان دراسة متطلبات تطوير التعليم المحاسبي بالشكل الذي يتلاءم مع تطلعات الطلبة في الجامعات الليبية، حيث هدفت إلى تقييم واقع التعليم المحاسبي، والتعرف على إمكانيات تطويره، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد قام الباحثان بتصميم صحيفة استبانة وزعت على مجتمع الدراسة، كما استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لموضوع التعليم المحاسبي، وقد أظهرت الدراسة النتائج التي توضح تركيز بعض مقررات التعليم المحاسبي الليبي على الكم بدلاً من الاهتمام بتوافر متطلبات الجودة، مما أدى إلى الحد من اكتساب المهارات الأساسية والمهنية للمحاسبة.



- دراسة (بن صالح، 2014)

تم إجراء هذه الدراسة تحت عنوان: "تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، وهدفت هذه الدراسة إلى تطوير برامج التعليم المحاسبي باستخدام المعايير الدولية في إطار توجه معظم الدول العربية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث كانت أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك ضعفاً في الترابط بين مقررات التعليم المحاسبي المطبقة ومتطلبات سوق العمل في ظل التطورات المتلاحقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- دراسة (زكري، 2015)

اهتم الباحث في هذه الدراسة بالتحقيق في التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا، ولذلك هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه التعليم المحاسبي، وتحليل أثر تلك المعوقات على جودة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، كما استخدم صحيفة استبانة لجمع بيانات الدراسة من طلبة قسم المحاسبة، وكانت أهم النتائج أن هناك نقصاً في التجهيزات الأساسية والخدمات الجامعية؛ الأمر الذي سيؤثر سلباً على أداء الطلبة، فيضعف جودة التعليم، وأن عدم قدرة الأستاذ الجامعي على توصيل المعلومة للطلبة هو أحد أسباب ضعف جودة التعليم المحاسبي.

3- مشكلة البحث:

إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم فرضت على المؤسسات المعنية بالتعليم المحاسبي ضرورة تطوير برامج التعليم المحاسبي التقليدي، والارتقاء بها إلى مستوى يتعاطى مع التكنولوجية الحديثة بكفاءة عالية من أجل تنمية مهارات الطلاب الدارسين لهذا الفرع من فروع المعرفة، والرفع من مستوى أداء الخريجين، نتيجة لذلك فإن التعليم المحاسبي في الدول المتقدمة يحظى باهتمام كبير، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة متقدمة تستمر في برامج الإصلاح والتطوير في التعليم المحاسبي، أما في الدول النامية ومن بينها ليبيا فمن المتوقع أن تكون الحاجة أكبر وأشد إلى الإصلاح والتطوير والتحسين في نظم التعليم المحاسبي، حتى يتمكن من مقابلة احتياجات ومتطلبات مؤسسات المجتمع بالجودة المطلوبة (الفطيمي، 2010، 2).

وعليه تأتي مشكلة البحث من خلال التعرف على أهم القضايا التي تواجه التعليم المحاسبي في ليبيا، وهي "جودة التعليم المحاسبي في ظل الثورة التكنولوجية"، وبناءً على ما سبق يمكن وضع مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

* ما مدى جودة التعليم المحاسبي الليبي في ظل الثورة التكنولوجية؟

وللإجابة على السؤال الرئيس فقد تم تقسيمه إلى سؤالين فرعيين هما:

السؤال الفرعي الأول:

ما مدى جودة الاعتماد المؤسسي للتعليم المحاسبي الليبي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية؟

السؤال الفرعي الثاني:

ما مدى جودة الاعتماد البرامجي للتعليم المحاسبي الليبي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية؟



4- أهداف البحث:

مما سبق يتضح أن الهدف الأساس للبحث هو التعرف على جودة التعليم المحاسبي في ليبيا في ظل الثورة التكنولوجية، وقد تم تقسيم الهدف الأساس إلى الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على مدى جودة الاعتماد المؤسسي للتعليم المحاسبي الليبي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية.

2- التعرف على مدى جودة الاعتماد البرامجي للتعليم المحاسبي الليبي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تأكيد أهمية جودة التعليم المحاسبي في ظل الثورة التكنولوجية، والتعرف على نقاط القوة والضعف في جودة التعليم المحاسبي الليبي بشكل عام، والتعرف على معوقات وصعوبات التي تواجه جودة التعليم المحاسبي في ظل الثورة التكنولوجية بشكل خاص ومتطلبات سوق العمل، ومحاولة وضع حلول لهذه الصعوبات، والرفع من كفاءة جودة التعليم المحاسبي ومواكبته لتطورات التكنولوجية، وذلك من خلال توصيات البحث.

6- منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستكشافي؛ وذلك لتقصي مدى توفر متطلبات الجودة في التعليم المحاسبي الليبي، فيما استند البحث في جانبه العملي على بيانات ثانوية تم جمعها من خلال نماذج معدة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، والتي تتضمن نموذج التقييم رقم (1) لتدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي، ونموذج التقييم رقم (2) لتدقيق الجودة والاعتماد البرامجي، فيما تمثلت عينة البحث في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب. وقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي في تحليل البيانات.

7- حدود البحث:

أ- حدود موضوعية: تركز اهتمام البحث على جانب جودة التعليم المحاسبي الليبي في ظل متطلبات الثورة التكنولوجية.

ب- حدود مكانية: قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.

8- الجانب النظري للبحث:

8-1 مفهوم التعليم المحاسبي:

عرّف التعليم المحاسبي بأنه "نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليصبح عضواً فعالاً في مهنة المحاسبة التي تعمل على تنظيم نفسها، وتوجب عليه مواصلة التعليم لتطوير المهنة ومواكبة التقدم إضافةً إلى تنمية الروح البحثية" (المنتصر، 2012، 14).

وعُرف أيضاً بأنه "عملية منظمة يتم من خلالها إكساب طالب المحاسبة الأسس والمهارات والقيم والأخلاق المهنية؛ بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة له وتخرجهم على مستوى عالي من الكفاءة والقدرة لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وذلك مع ضرورة التقييم لتلك الاستفادة بشكل مستمر، للتأكد من أن أهداف التعليم المحاسبي يتم تحقيقها" (بوفارس، 2007، 3).



ومن المؤكد أن التعليم المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات السوق من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة علمياً وعملياً التي تستطيع مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي تسعى الأمم لتحقيقها، حيث لا تخلو أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو نشاطها من ضرورة وجود شخص يقوم بالعمل المحاسبي، حيث أصبح التعليم المحاسبي ضرورة ملحة يطلبها الوضع الحالي وذلك للعوامل الآتية:

- الزيادة الهائلة في المعرفة الذي يطالب بتجديد التعليم العالي، وتحديثه ليكون أكثر ملاءمة مع احتياجات العصر الحديث.

- ازدياد العدد السكاني الذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي.
- ارتفاع مستوى المؤهلات العلمية المطلوبة للعمل، وكذلك التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية.

- يعد الاهتمام بالتعليم المحاسبي ضرورة متواصلة يتحقق من خلال توفر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي.
- للمحاسبين دور مهم في صنع القرارات، لذلك فإنهم بحاجة إلى فهم كافة المبادئ الأخلاقية المهنية من خلال مناهج التعليم المحاسبي؛ لتكون له أهمية كبيرة للعاملين في المجال المحاسبي الأكاديمي والمجال المهني (عجيلة وقنيع، 2016، 37-38).

إن التعليم المحاسبي له ثلاثة أهداف رئيس، وهي: المعرفة، المهارات، القيم المهنية، وهذه الأهداف يمكن أن تسهم في خلق محاسب مهني ذو كفاءة قادر على الإسهام الإيجابي في تطوير المهنة والمجتمع بشكل عام، ويتمتع بالفهم والإدراك من خلال تدفق الأفكار والأحداث وفق تسلسل حدوثها تاريخياً، وملماً بالتقافات العامة التي تؤثر في حياة الناس والمتعلقة بالمعارف الأساسية بالسلوك الإنساني والأفكار العامة ومعانيها وأبعادها، وكذلك المواضيع الرئيسة المؤثرة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية (المنتصر، 2012، 15).

8-2 مكونات التعليم المحاسبي:

يتكون التعليم المحاسبي من عدة عناصر مهمة في العملية التعليمية للمحاسبة، وهي:

- 1 - المدخلات: المتمثلة في الأشخاص "الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمقررات الدراسية الذين يمكن تصنيفهم وتجهيزهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه (زكري، 2015).
- 2 - العمليات التعليمية: وهي طرق التدريس والعمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.
- 3 - المخرجات: المتمثلة في المحاسبين المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي الأكاديمي أو المهني بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.
- 4 - التغذية العكسية (الرقابة): وهي قياس ردة فعل المستفيدين من عمل النظام من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها، ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها (بوعزيرة ولندر، 2017).

9- مفهوم التكنولوجيا:

إن المفهوم الشائع لمصطلح التكنولوجيا هو استعمال الحاسوب والأجهزة الحديثة، وهذه النظرة محدودة الرؤية؛ فالحاسوب نتيجة من نتائج التكنولوجيا، بينما التكنولوجيا التي يقصدها هذا المصطلح هي طريقة التفكير، وحل المشكلات، وهي أسلوب التفكير الذي يصل به الفرد إلى النتائج المرجوة، أي أنها وسيلة وليست نتيجة، كما أنها طريقة التفكير في استخدام المعارف، والمعلومات، والمهارات؛ بهدف الوصول إلى نتائج لإشباع





حاجة الإنسان وزيادة قدراته، ولهذا فإن التكنولوجيا تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها وتطويرها لخدمة الإنسان ورفاهيته؛ وقد عرفها البعض بأنها الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة، وهي جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني (زمام وسليمان، 2013).

9-1 مفهوم تكنولوجيا التعليم:

تكنولوجيا التعليم بمعناها الشامل تضم الطرق والأدوات والمواد والأجهزة والتنظيمات المستخدمة في نظام تعليمي معين لغرض تحقيق أهداف تعليمية محددة، ويتضح من ذلك أن تكنولوجيا التعليم لا تعني مجرد استخدام الآلات والأجهزة الحديثة، ولكنها تعني في المقام الأول الأخذ بأسلوب الأنظمة، وهو اتباع منهج وأسلوب وطريقة في العمل تسير في خطوات منظمة وتستخدم كل إمكانيات التي تقدمها التكنولوجيا وفقا لنظريات التعليم والتعلم، ويؤكد هذا الأسلوب النظرة المتكاملة لدور الوسائل التعليمية وارتباطها بغيرها من مكونات هذه الأنظمة ارتباطاً متبادلاً (موسى، 2013).

9-2 التعليم المحاسبي التكنولوجي:

شهد التطور التكنولوجي الأخير لمهنة المحاسبة تطوراً هائلاً، مما أثر بشكل كبير ومباشر على الممارسة المحاسبية، واحتياج كوادرات مهنية وأكاديمية مهياً وفق أسس علمية يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي، فقد بدأ الكثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العالمية والعربية باستخدام الشبكات الاجتماعية للتواصل مع الطلبة من أجل خلق بيئة تعليمية شفافة وتفاعلية يكون فيها الطالب عنصراً فاعلاً يتميز بالمهارات والكفاءة العالية، وليس مجرد مستقبل للمعلومات في القاعة الدراسية (رشوان، 2017).

ويمثل التعليم المحاسبي التكنولوجي نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليصبح عضواً فاعلاً في مهنته، ويعمل على تنظيم نفسه، وتوجب عليه مواصلة التعلم لتطوير المهنة ومواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتنمية روح البحث لديه (عجيلة وقنيع، 2016، 41).

10- مفهوم جودة التعليم:

تشير الجودة في المجال التعليمي إلى مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في الكوادر التعليمية، وتشير كذلك إلى الموصفات والخصائص المتوقعة في هذه الكوادر وفي العمليات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك الموصفات مع توفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية.

حيث عرّف الصلوي، (2013، 5) الجودة بأنها "نهج متكامل لخدمة العميل، فهي ليست مجرد إدارة متخصصة تسعى لتحقيق الجودة في مجال معين أو أكثر داخل المؤسسة، بل عملية متكاملة تشمل جميع الأنشطة والوظائف والأنظمة في شكل سلسل، بحيث إن أي خلل في أي حلقة يكون نقطة ضعف تؤثر في الجودة الكلية"، ويهتم نظام الجودة بالتحديد الشامل للهيكلة التنظيمي وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين والعمال وشرح الأعمال، والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل، ومتابعته والتأكيد على أن الخدمة المقدمة تحقق مستلزمات الجودة المطلوبة.

ويقوم نظام الجودة الشاملة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة، ويستهدف النجاح طويل المدى تحقيق منافع للعاملين في المنظمة، وللمجتمع؛ وقد سميت الجودة بالجودة الشاملة لأن المسؤولية تشمل جميع فريق

العمل، كل فرد في حدود مجال عمله، وصلاحياته، بالإضافة إلى أن الجودة تشمل جميع مجالات العمل وعناصره، صغيرها وكبيرها (الحديدي، 2009، 62).





11- معايير جودة التعليم:

تختلف معايير الجودة باختلاف المجالات التي تطبقها تبعاً لأنظمة التقييم التي تراقبها، إلا أنها تلقى جميعها في كثير من الموصفات والمقاييس التي تستند إلى مبادئ و مرتكزات أساسية تهتم كلها بجودة المنتج النهائي، مروراً بمختلف مراحل الإنتاج (أبو خريص، شكشك، 2014) وهذه بعض معايير الجودة في التعليم حسب بعض الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية:

11-1 جودة عضو هيئة التدريس:

ليس هناك خلاف حول الدور الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في إنجاز العملية التعليمية، وتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس هو تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي، وخبراته العلمية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، وتتقسم عملية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس الجامعي إلى تقييم شخصي ويقصد به التركيز على استخدام نتائج التقييم في تحسين البرامج، وذلك من خلال تطوير الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي حيث يتم إعلام الأستاذ المعني بنتائج تقييم أدائه من خلال طلبته، وهناك التقييم الختامي الذي يستخدم لأغراض إدارية تتعلق بعملية التوظيف والترقية، وتجديد العقود، ومنح علاوات مالية وغيرها (زكري، 2015).

إضافة إلى العمل على تأهيله عملياً وسلوكياً وثقافياً، ليعمل على إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، وفي هذا المعيار يجب مراعاة عدد أعضاء هيئة التدريس وكفائتهم، ومدى إسهام المعلمين في خدمة المجتمع، واحترام المعلمين لطلابهم (الصلوي، 2013).

11-2 جودة الطالب:

هي الأساس في العملية التعليمية التي أنشئت من أجلها، ويقصد بها مدى تأهيلها في مراحل ما قبل الجامعة علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً حتى يتمكن من استيعاب المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيلها، وبذلك يضمن أن يكون هؤلاء الطلاب من أفضل الخريجين القادرين على الابتكار والإبداع وتفهيم وسائل العلم وأدواته. عليه، فإن تأهيل الطالب في مراحل دراسته علمياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً يعد من متطلبات استيعاب المعرفة، وينبغي مراعاة نسبة عدد الطلاب إلى المعلمين، ومتوسط تكلفة الطالب والخدمات التي تقدم له، ودافعية الطلاب، واستعدادهم للتعلم (الصلوي، 2013).

11-3 جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:

يتضمن موضوعية المناهج وجودة مستواها ومحتواها، والطريقة والأسلوب ومدى ارتباطها بالواقع، ومواكبتها للتغيرات والتطورات المعرفية والتكنولوجية، بحيث تساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعلم، كما يجب أن توفر المناهج الدراسية النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي، كما يجب أن تتسم بالعمق والشمول والتكامل واستيعابها لمختلف التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا والتحديات الاقتصادية والثقافية، وكذلك مرونة هذه البرامج بما يتناسب مع المتغيرات البيئية المتلاحقة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماماً عن المتلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها (الصلوي، 2013).



11-4 جودة المباني والتجهيزات:

تتمثل جودة المبنى التعليمي وتجهيزاته في قدرته على تحقيق الأهداف ومدى استفادة الطلاب من المكتبة وغرف مصادر التعلم، فجميع التجهيزات المادية من قاعات، تهوية، إضاءة، أثاث مدرسي، لها تأثير كبير على جودة التعليم ومخرجاته، فكلما توفرت هذه التجهيزات المادية كان لها دور إيجابي على المعلمين والطلاب، كما أنه كلما توفرت الإمكانيات والموارد المادية الكافية يساعد ذلك بشكل كبير على تمويل التعليم وتنفيذ البرامج والخطط لها، ومن ثم تحقيق الأهداف المخطط له.

إن جودة المبنى وتجهيزاته أحد محاور العملية التعليمية حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره وتشكل جودة المباني وتجهيزاتها إحدى العلامات البارزة، ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمحتوياتها المادية والمعنوية مثل: القاعات والتهوية والإضاءة والمقاعد والصوت وغيرها تؤثر في جودة التعليم ومخرجاته، وكلما تحسنت القاعات التعليمية واكتملت أثر ذلك بدوره في قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب (زكري، 2015).

11-5 جودة الإدارة الجامعية والتشريعات واللوائح:

ليس هناك خلاف على أن قيادة إدارة الجودة الشاملة تعد أمراً ضرورياً وحتمياً، وأن جودة الإدارة الجامعية تتوقف إلى حد كبير على القيادة العليا، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح، ويدخل ضمن إطار جودة الإدارة الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة، أما جودة التشريعات واللوائح الجامعية فلا بُد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات والتحويلات من حولها وأهمها التغيرات التكنولوجية، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأن الجامعة توجد في عالم متغير تؤثر وتتأثر به (زكري، 2015).

ونظراً لأهمية الجانب العملي لهذا البحث فقد تناول بشيء من التفصيل كلا من مجتمع البحث، وعينة البحث، والأدوات التي تم استخدامها والاستعانة بها في تجميع البيانات كما يتضمن الأسلوب الإحصائي المستخدم لتحليل بيانات النماذج المستخدمة.

12- مجتمع البحث وعينه: إن مجتمع البحث تمثل في مؤسسات التعليم المحاسبي في ليبيا، أما عينة البحث فقد تمثلت في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب.

13- أداة جمع البيانات: تمثلت أداة جمع البيانات في الأنموذج المعد من مركز ضمان الجودة الذي يتكون من جزئين: أنموذج التقييم رقم (1) لتدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي، وأنموذج التقييم رقم (2) لتدقيق الجودة والاعتماد البرامجي، والتي تمت معالجتها من قبل منسق الجودة بقسم المحاسبة المذكور.

14- أساليب التحليل الإحصائي:

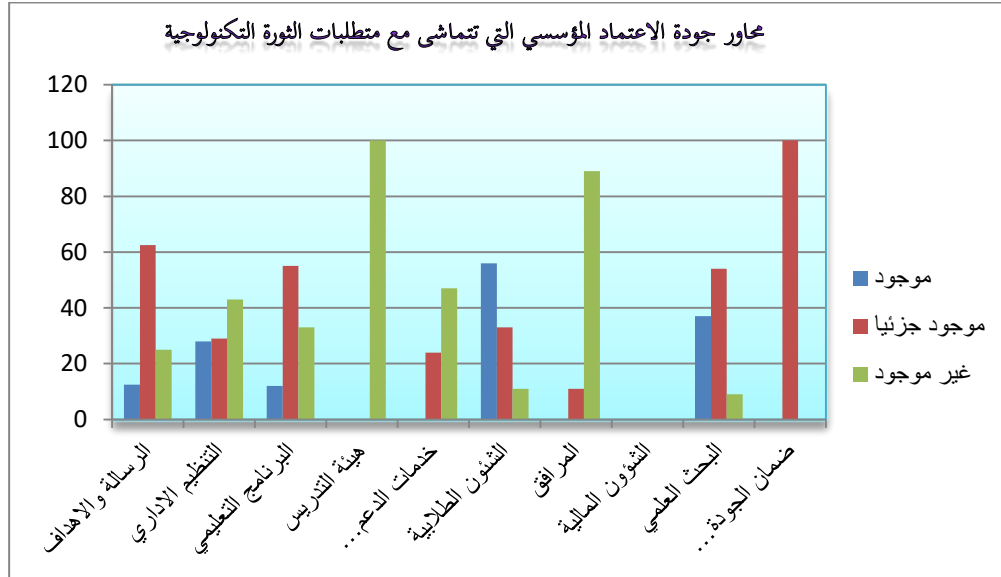
تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والقيام بما يلي:

- حساب النسب المئوية لعينة البحث.
- الرسم البياني لتوضيح النسب المئوية لعينة البحث.

15- التحليل الإحصائي لمحوري البحث:

إن مشكلة البحث تمثلت في التعرف على مدى جودة التعليم المحاسبي الليبي في ظل الثورة التكنولوجية، وذلك من خلال محوري الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي. عليه فقد تم تحليل المحورين المذكورين كما يلي:

التحليل الإحصائي لمحور الاعتماد المؤسسي في التعليم المحاسبي الليبي:



الشكل رقم (1) النسب المئوية لمحاور جودة الاعتماد المؤسسي التي تتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية

يتضح من الشكل السابق الموضح للتحليل الإحصائي لمحور جودة الاعتماد المؤسسي ما يلي:

أ - في المحور الأول: الرسالة والأهداف، اتضح أن بنود جودة التعليم المحاسبي الليبي الموجودة في ظل الثورة التكنولوجية تمثلت فقط في مدى وجود رسالة واضحة وموثقة معتمدة ومعلنة بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية، أخذ 7.5 نقطة من أصل 60 نقطة، بنسبة 12.5% موجود، وموجود جزئياً كان بنسبة مرتفعة وهي 62.5%، وغير موجود بنسبة 25%.

ب - وفي المحور الثاني: التنظيم الإداري، تحصلت البنود الموجودة به على 14.6 نقطة من أصل 51 نقطة، بنسبة 28% موجود، أما الموجود جزئياً فنسبة 29%، وغير موجود بنسبة عالية وهي 43%.

ج - وفي المحور الثالث: البرنامج التعليمي، ينقسم إلى: (الدراسة الجامعية) حيث تحصلت البنود الموجودة بها على 30 نقطة من أصل 240 نقطة، بنسبة 12% موجود، أما الموجود جزئياً فكان بنسبة 55%، وغير الموجود كان بنسبة 33%، بينما (الدراسات العليا) لم يتم الإجابة عليها.

د - وفي المحور الرابع: هيئة التدريس، تحصلت بنود جودة التعليم المحاسبي الموجودة في ليبيا على 0 نقطة من أصل 26 نقطة، بنسبة 0% موجود، والموجود جزئياً بنسبة 0%، وغير الموجود بنسبة عالية جداً، وهي 100%.

هـ - وفي المحور الخامس: خدمات الدعم التعليمية، تحصلت البنود الموجودة بها على أقل نقاط، وهي 0 من أصل 100 نقطة، أي بنسبة 0% موجود، والموجود جزئياً بنسبة 24%، وغير الموجود بنسبة 47%.



و - وفي المحور السادس: الشؤون الطلابية، كانت البنود الموجودة بها بنسبة جيدة، وهي 56%، أي: تحصل على 26.6 نقطة من أصل 48 نقطة، والموجود جزئياً بنسبة 33%، وغير الموجود بنسبة 11%.

ز - وفي المحور السابع: المرافق، حيث تحصل الموجود بها على 0 من أصل 66 نقطة، والموجود جزئياً بنسبة 11%، وغير الموجود بنسبة عالية جداً 89%.

ح - وفي المحور الثامن: الشؤون المالية، لم يتم الإجابة على بنودها؛ لأنه لم يكن لديه المعلومات الكافية للإجابة.

ط - وفي المحور التاسع: البحث العلمي، تحصلت البنود الموجودة على 23 نقطة من أصل 63 نقطة، بنسبة 37% موجود، أما الموجود جزئياً بنسبة 54%، وغير الموجود بنسبة ضئيلة جداً، وهي 9%.

ي - وفي المحور العاشر: ضمان الجودة والتحسين المستمر، تحصلت بنود جودة الموجود للتعليم المحاسبي في ليبيا على 0 من أصل 80 نقطة بنسبة 0% موجود، والموجود جزئياً كان بنسبة مرتفعة جداً وهي 100%، أما غير الموجود بنسبة 0%.

وللحصول على نتائج تُعمّم على مدى جودة محور الاعتماد المؤسسي بالتعليم المحاسبي الليبي فقد تم عرضها في الشكل الآتي:



الشكل رقم (2) النسبة المئوية لجودة الاعتماد المؤسسي التي تتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية

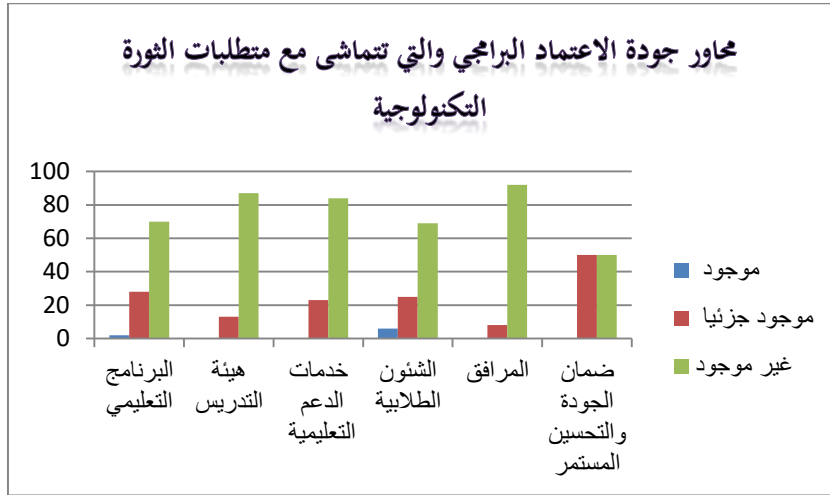
يتضح من الشكل البياني السابق الموضح للتحليل الإحصائي جودة الاعتماد المؤسسي ما يأتي:

أ- إن جودة الاعتماد المؤسسي تحصلت بنود الجودة الموجودة على 102 نقطة من أصل 859 نقطة، أي: بنسبة 12% وهي نسبة ضعيفة جداً جداً.

ب - تحصلت بنود الموجود جزئياً في جودة الاعتماد المؤسسي الذي يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية على 343 نقطة من أصل 859 نقطة بنسبة 40% وهي تدل على أن هناك محاولة لتحسين جودة الاعتماد المؤسسي.

ج - إن البنود غير الموجود في جودة الاعتماد المؤسسي تحصلت على 260 نقطة من أصل 859 نقطة بنسبة 30% وهي تدل على ضعف جودة الاعتماد المؤسسي .

التحليل الإحصائي لمحور جودة الاعتماد البرامجي في التعليم المحاسبي الليبي:



الشكل رقم (3) النسب المئوية لمحاور جودة الاعتماد البرامجي التي تتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية

يتضح من الشكل البياني الموضح للتحليل الإحصائي لمحور جودة الاعتماد البرامجي ما يأتي:

أ - في المحور الأول: البرنامج التعليمي، تحصلت البنود الموجودة في جودة التعليم المحاسبي في ليبيا على 12 نقطة من أصل 660 نقطة بنسبة 2% موجود، وموجود جزئياً بنسبة 28%، وغير الموجود بنسبة مرتفعة 70%.

ب - وفي المحور الثاني: هيئة التدريس، تحصلت البنود الموجودة بها على 0 من أصل 180 نقطة ، والموجود جزئياً بنسبة 13%، وغير الموجود بنسبة مرتفعة 74%، وأنه لم يتم الإجابة على سؤالين.

ج - وفي المحور الثالث: خدمات الدعم التعليمية، تحصلت البنود الموجودة بها على 0 من أصل 130 نقطة، والموجود جزئياً بنسبة 23%، وغير الموجود بنسبة 84%، أنه لم يتم الإجابة عن 7 أسئلة.

د - وفي المحور الرابع: الشؤون الطلابية، تحصلت البنود الموجودة بها على 20 نقطة من أصل 320 نقطة وبنسبة ضئيلة 6%، والموجود جزئياً بنسبة 25%، وغير الموجود بنسبة عالية 69%، وأنه لم يتم الإجابة على 3 أسئلة.

هـ - وفي المحور الخامس: المرافق، تحصلت البنود الموجودة بها على 0 من أصل 108 نقطة، والموجود جزئياً بنسبة 8%، وغير الموجود بنسبة مرتفعة جداً 92%.

و - وفي المحور السادس: ضمان الجودة والتحسين المستمر، تحصلت البنود الموجودة بها على 0 من أصل 300 نقطة، والموجود جزئياً بنسبة 50%، وغير الموجود بنسبة 50%، وأنه لم يتم الإجابة على 4 أسئلة.

وللحصول على نتائج تعمم على مدى جودة محور الاعتماد البرامجي بالتعليم المحاسبي في ليبيا فقد تم عرضها في الشكل (4) الآتي:



الشكل رقم (4) النسبة المئوية لجودة الاعتماد البرامجي التي تتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية

ويتضح من الشكل البياني الموضح للتحليل الإحصائي جودة الاعتماد البرامجي ما يلي:

أ - إن البنود الموجودة في جودة الاعتماد البرامجي الذي يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية تحصلت على 32 نقطة من أصل 1698 نقطة بنسبة ضعيفة جداً 2% وهي تدل على ضعف جودة الاعتماد البرامجي.

ب - أن البنود الموجودة جزئياً في جودة الاعتماد البرامجي تحصلت على 473 نقطة من أصل 1698 ونسبة 28% وتدل على محاولات ضعيفة في تحسين جودة الاعتماد البرامجي الذي يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية.

ج - البنود غير الموجودة في جودة الاعتماد البرامجي تحصلت على 1191 نقطة من أصل 1698 بنسبة 70.14% وهي نسبة مرتفعة نسبياً وتدل على ضعف جودة الاعتماد البرامجي الذي يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية.

16- نتائج البحث:

توصل البحث الذي اهتم بالتعرّف على جودة التعليم المحاسبي الليبي في ظل الثورة التكنولوجية إلى النتائج الآتية:

1 - تتفق نتائج هذا البحث مع بعض الدراسات السابقة على أهمية جودة الاعتماد المؤسسي بالتعليم المحاسبي الليبي التي تتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية والصعوبات التي تواجهها، حيث إنه يواجه بعض المشاكل والقصور في عدة جوانب، ومن أهمها:

أ - وجود نقص في الخدمات الجامعية والتجهيزات الأساسية، منها عدم توفر البنية التحتية الجيدة وخدمات الإنترنت والكتب وغيرها، وهذا ما اتفق مع دراسة (زكري، 2015)، (السامرائي، 2012).

ب - وجود ضعف في الدعم المالي، وعدم توفر التدريب العملي للطلاب في الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع دراسة (الرفاعي والنجداوي وخطيب، 2012)، (مصلي، 2010).

2 - تتفق بعض الدراسات السابقة مع هذا البحث على أهمية جودة الاعتماد البرامجي بالتعليم المحاسبي الليبي التي يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية والمشاكل التي تواجهها، حيث إنها تواجه بعض المشاكل والقصور في عدة جوانب، من أهمها:





أ - عدم تطوير طرق التدريس بالوسائل الحديثة والضعف في تحديث المناهج العلمية المحاسبية، وهذا تسبب في ضعف جودة أعضاء هيئة التدريس والبرنامج التعليمي، وهذا ما اتفقت عليه دراسات (مصري، 2010)، (زكري، 2015)، (القطيمي، 2010).

ب - ضعف جودة الاعتماد المؤسسي وجودة الاعتماد البرامجي، أدى إلى ضعف جودة التعليم المحاسبي وعدم مواكبته لتطورات التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل، وهذا ما اتفقت عليه دراسات (مصري، 2010)، (القطيمي، 2010)، (الرفاعي والنجدوي وخطيب، 2012)، (السامرائي، 2012)، (بن صالح، 2014)، (زكري، 2015).

17- توصيات البحث:

بناء على ما توصل إليه البحث، فإنه يوصي بالآتي:

- 1- العمل على تحسين جودة الاعتماد المؤسسي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية، وذلك بتحسين جودة البنية التحتية وتوفير خدمات الإنترنت والكتب.
- 2- تحسين الدعم المالي للقيام بالبحوث العلمية، وتطوير الطلاب من خلال توفير تدريب عملي في الوحدات الاقتصادية.
- 3- العمل على تحسين جودة الاعتماد البرامجي بما يتماشى مع متطلبات الثورة التكنولوجية، وذلك بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس بالطرق والوسائل الحديثة.
- 4- إجراء دراسات مستقبلية وورش عمل تطرح آلية تطوير بنود جودة التعليم المحاسبي في ليبيا.

18- قائمة المراجع

- أبو خريص، عمران علي، شكشك، مصطفى أحمد 2014، " معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي، دراسة تطبيقية عن الجامعة الأسمرية الإسلامية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة- الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الرابع.
- اشميلة، ميلاد رجب، الطرلي، محمد مفتاح 2013، " مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن - جامعة المرقب، العدد الأول.
- بن صالح، عبد الله 2017، "أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدولة العربية"، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيه بن علي بالشلف، الجزائر.
- بوعزيرة، هجيرة، لندار، نبيلة، 2017، "واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية LFRS" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
- بوفارس، رندة عطية، 2007، "التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير" ورقة منشورة في المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- الحديدي، عماد أمين، 2009، "درجة ممارسة القيادة التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لدورها الإداري في ضوء الفكر الإداري الحديث" رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- رشوان، عبد الرحمن محمد، 2017، "أثر استخدام الشبكات الاجتماعية في التعليم المحاسبي على تنمية مهارات الطلبة لتلائم متطلبات سوق العمل" المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الجامعة للعلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين.
- الرفاعي، خليل، النجداوي، أكرم، الخطيب، خالد، 2012، "تحديد معوقات تطبيق الجودة الشاملة في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية" المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.
- زكري، محمد أبو القاسم، 2015، "التحديات والمشاكل التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا ووجهة نظر طلبة المحاسبة" مجلة الآفاق الاقتصادية العدد الأول، ليبيا.
- زمام، نور الدين، سليمان، صباح، 2013، "تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- السامرائي، عمار، 2012، "أهمية تطبيق معايير ضمان الجودة التعليم العالي لبناء ودعم الثقافة الإبداع والتميز والريادة للجمعات خاصة" المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم.
- الصلوي، أنوار محمد، 2013، "الجودة الشاملة في التعليم من خلال مبدأ التخطيط الإستراتيجي" ورقة بحثية مقدمة لإدارة الجودة الشاملة، تعز، اليمن.
- عجيلة، محمد، قنيق، أحمد، 2016، "مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة" المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث.
- الفطيمي، محمد مفتاح، 2010، "دور التعليم المحاسبي في صقل الخرجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل" المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، الجامعة المفتوحة، مصراته، ليبيا.



- لريش، منصور محمد، المقلة، محمود عاشور 2013، "التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، جامعة المرقب، العدد الأول.

- المصلي، عبد الحكيم محمد، 2010، "مدى مواكبة التعليم العالي في ليبيا لتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات السوق العمل"، بحوث المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، ليبيا.

- المنتصر، نواره مسعود، 2012، "العوامل المؤثرة في جودة مخرجات التعليم المحاسبي الجامعي" رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا.

- موسى، فتحي رمضان 2013، "مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية، دراسة حالة جامعة الزاوية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، جامعة المرقب، العدد الثاني.